الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«بيتك»: ندرس كل الخيارات حول وحدة «ماليزيا»

قال بيت التمويل الكويتي (بيتك)، إنه مازال يدرس كل الخيارات والبدائل المتاحة بشأن «بيتك ماليزيا».
وأشار «بيتك» في بيان نشر على موقع البورصة امس، إلى التزام «بيتك» بالاتفاقية المبرمة لسرية المعلومات مع كل الأطراف بعدم الإفصاح عن الأسماء، مؤكدا ضرورة توخي الحذر من كل الجهات تنفيذا لهذه الاتفاقية وبما يحفظ حقوق كل طرف.
هذا وقد قالت محطة بلومبيرغ الإخبارية إن بنك قطر الوطني QNB، اكبر البنوك في الشرق الأوسط من حيث القيمة السوقية، من بين البنوك التي قدمت عروضا نهائية للاستحواذ على وحدة العمليات الإسلامية الخارجية التابعة لبيت التمويل الكويتي «بيتك» في ماليزيا.

«المالية» تطلب معلومات ووثائق الموظفين في الشركات النفطية منذ عام 2011 حتى الآن

«النفط» على طاولة البديل الإستراتيجي من جديد

وزارة المالية تطلب بيانات العاملين والمتقاعدين في القطاع النفطي لبدء تطبيق نظام البديل الاستراتيجي للأجور والمزايا للعاملين في القطاع العام

أحمد مغربي

في تطور لافت بشأن تطبيق البديل الاستراتيجي للأجور والمزايا للعاملين في القطاع العام في الدولة، أقحمت وزارة المالية موظفي القطاع النفطي في البديل الاستراتيجي، حيث أرسلت كتابا إلى مؤسسة البترول الكويتية تطلب فيه بيانات كاملة عن الموظفين العاملين في الشركات النفطية المنضوية تحت المؤسسة بالإضافة إلى بيانات الموظفين المنتهية خدماتهم في القطاع وذلك خلال أسبوعين من الآن.

وجاء في الكتاب الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه والصادر من قبل نائب العضو المنتدب للشؤون الإدارية في مؤسسة البترول الكويتية أحمد الحمد إلى نواب الرئيس التنفيذي في 9 شركات نفطية تابعة، أن وزارة المالية تطلب وثائق ومعلومات حول الموظفين في القطاع النفطي لتسليمها إلى الشركة الاستشارية المكلفة بتصميم نظام البديل الاستراتيجي للأجور والمزايا.

ورفضت مؤسسة البترول الكويتية في سبتمبر 2014 تطبيق نظام البديل الاستراتيجي للرواتب والمزايا للعاملين في القطاع النفطي، وأرسلت كتبا إلى وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير توضح فيه إضرار وسلبيات تطبيق البديل، لاسيما ان موظفي القطاع النفطي يتميزون بعدد من السمات والمزايا تجعل تطبيق ذلك النظام امرا خطيرا للغاية وقد يفرغ القطاع النفطي من الخبرات والكوادر البشرية التي اكتسبها منذ عقود من الزمن.

واشتمل الكتاب الموجه إلى الشؤون الإدارية في الشركات تزويد المؤسسة ببيانات الموظفين المدرجين على سلم رواتب الشركات حيث سيكون الجدول الأول خاصا ببيانات الموظفين سواء كويتي أو غير كويتي من المدرجين على سلم رواتب الشركة والمعينين بموجب عقد دائم أو خاص أو مؤقت أو خدمة لشهري يونيو ويوليو 2015، بالإضافة إلى جدول آخر يشتمل على بيانات تقييم الأداء السنوي للموظفين للسنوات 2011/ 2012/ 2013/ 2014/ 2015 مع التعريف بمستويات تقييم الأداء لكل شركة.

ووفقا للكتاب فإن الشركات النفطية مطالبة بتسليم بيانات الموظفين المنتهية خدماتهم في الشركة وفقا لجدول يوضح بيانات الموظفين الذين انتهت خدماتهم خلال الفترة من أغسطس 2014 إلى أغسطس 2015 وجدول آخر يوضح بيانات تقييم الأداء السنوي للموظفين الذين انتهت خدماتهم خلال الفترة من أغسطس 2014 إلى أغسطس 2015 في السنوات 2015/2014/2013/2012/2011.

وطلبت المالية من الشركات النفطية تزويدها بأعداد المتقاعدين للسنوات 2015/2014/2013/2012/2011، بالإضافة إلى أعداد المتقاعدين المستقبلين سواء كويتي أو غير كويتي للسنوات 2015/2014/2013/2012/2011.

وينبغي على الشركات النفطية تزويد وزارة المالية ببيانات الذين التحقوا بالعمل كالتالي:

● بيانات الموظفين (كويتي/ غير كويتي) الذين التحقوا بالعمل خلال الفترة من أغسطس 2014 إلى أغسطس 2015.
● أعداد الموظفين (كويتي/ غير كويتي) الذين التحقوا بالعمل للسنوات 2015/2014/2013/2012/2011.
● أعداد المتعاقدين بموجب عقد خاص (كويتي/ غير كويتي) ل لسنوات2015/2014/2013/2012/2011.
● أعداد المتقدمين والمقبولين لحديثي التخرج للسنوات 2015/2014/2013/2012/2011.
● أعداد المتقدمين والمقبولين لذوى الخبرة حسب المسمى الوظيفي للسنوات 2015/2014/2013/2012/2011.

وجاء في الكتاب أن دراسة البديل الاستراتيجي تتطلب عقد اجتماع لمناقشة خطط البرامج التدريبية مع دائرة التدريب والتطوير الوظيفي فانه سيتم التنسيق مع المختصين لدى شركة نفط الكويت والبترول الوطنية لعقد اجتماع قريبا لبحث خطط التدريب والتطوير.

إلى ذلك، أعربت مصادر نفطية ونقابية لـ «الأنباء» أن نوايا الحكومة ظهرت بشأن إقحام القطاع النفطي في البديل الاستراتيجي وذلك لإقراره في دور الانعقاد المقبل لمجلس الأمة، وذلك على الرغم من إيضاح سلبيات التطبيق للجهات الحكومية والتنويه إلى أن طبيعة العمل في القطاع النفطي تحتم أن تكون مواقع العمل داخل المناطق الوعرة والنائية وتحت ظروف مناخية وبيئية صعبة ومتقلبة، فضلا عن أن المصافي الكويتية تشتمل على أكثر وحدات التشغيل تعقيدا على المستوى العالمي ويتطلب استمرار العمل فيها أفضل الكفاءات والخبرات المحلية والعالمية.

مفاجأة.. طلب بيانات الموظفين المتقاعدين منذ أغسطس 2014 وتقييماتهم السنوية عن 5 سنوات مضت

فترة أسبوعين فقط لتقديم البيانات.. واجتماعات لاحقة لمناقشة خطط التدريب والتطوير

أيام عجاف تنتظر سوق الإنشاءات الخليجية

محمود عيسى

حذر مدير المحللين في قطاع المشاريع الكبرى في ميد بروجكتس التابعة لمجلة «ميد»، ايد جيمس، شركات المقاولات والانشاءات بان عليها ان تعد العدة لمواجهة انكماش حاد في سوق المشروعات في دول مجلس التعاون الخليجي في 2016 وذلك نتيجة لهبوط اسعار النفط. وقال جيمس في منتدى النقل الذي نظمته مجلة ميد في العاصمة القطرية يوم 15 سبتمبر الجاري «ان سوق المشروعات في المنطقة سيواجه بعض المشاكل، وان القلق يتزايد لدي يوما بعد يوم حول نشاطات هذا القطاع العام المقبل، لاسيما في اكبر سوقين للمشروعات في المنطقة وهما السعودية والامارات، لان ثمة احتمالات كبيرة لحدوث تراجع حاد في 2016 و2017».

ورأى جيمس ان فورة الترسيات التي شهدها سوق المشاريع في المنطقة خلال 2015 والتي سجلت ارقاما قياسية فاقت ـ عند مقارنتها بالفرص المستقبلية ـ من حدة الانكماش في العامين المقبلين. وقال جيمس الذي استند في تحذيراته الى المعلومات التي جمعتها ميد بروجكتس، ان ما قيمته 124 مليار دولار من العقود تمت ترسيتها في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الاشهر الثمانية الاولى من 2015، وان المنطقة كانت وما زالت تسير في هذا المضمار لتحقيق الارقام المستهدفة لترسيات العقود لعام 2015 بأكمله والمقدرة بواقع 172 مليار دولار، قائلا: انه بوجه عام يمكن القول ان معظم دول التعاون تعمل على تحقيق الاهداف المعلنة لعام 2015 الذي سيكون عاما قياسيا برغم هبوط اسعار النفط.

وقال جيمس ان الكويت كانت افضل دول المنطقة اداء من حيث ترسية المشاريع التي بلغت قيمتها الاجمالية 30 مليار دولار خلال الاشهر الثمانية الاولى من 2015، وهو رقم يزيد عن 27 مليار دولار التي كان متوقعا ترسيتها خلال العام بأكمله.

على ان بعض الدول ومنها السعودية واجهت بعض الصعوبات، حيث كان من المتوقع ان ترسي عقودا قيمتها 49 مليار دولار، الا ان قيمة العقود التي ارسيت حتى الآن لم تتجاوز الـ 33 مليار دولار، وبالتالي يمكن اعتبارها متخلفة عن تحقيق الهدف المرسوم، ولا غرابة في ذلك لان الجميع يعلم ان السعودية تعتبر اكثر الجهات المتضررة من هبوط اسعار النفط.

وفي المقابل فقد ارست الامارات عقودا بقيمة 25 مليار دولار خلال الفترة المذكورة من العام وما زال يتعين عليها بلوغ هدفها المنشود البالغ 43 مليار دولار بحلول نهاية العام.

من جانب آخر، قال جيمس ان الدول الخليجية الصغرى كانت افضل اداء، ففي قطر تمت ترسية مشروعات بقيمة 22 مليار دولار حتى هذا الوقت من العام مقارنة مع 29 مليار دولار للعام باكمله، وفي عمان ارسيت عقود قيمتها 11 مليار دولار مقابل تقديرات للعام بأكمله بلغت 13 مليار دولار.

وختم جيمس بالقول ان قطاع الانشاءات الخليجية ـ ومنها البناء والعقارات والمساكن ـ تمثل اكبر الشرائح للمشروعات المستقبلية، حيث يبلغ اجمالي المشروعات التي تعتبر في مراحل التخطيط والتنفيذ نحو تريليون دولار، اما في قطاعي الطاقة والنقل فتبلغ قيمة هذه المشروعات نحو 400 مليار دولار.

30 مليار دولار قيمة العقود التي أرستها الكويت خلال 8 شهور من 2015

تريليون دولار حجم سوق الإنشاءات الخليجية التي تعتبر في مراحل التخطيط والتنفيذ

260 مليون دينار خسائر البورصة في أسبوع

شريف حمدي

شهدت تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعا على كل المؤشرات فضلا عن المتغيرات بنهاية الجلسات الأسبوعية، حيث انخفضت مؤشرات السوق بشكل جماعي، كما تراجعت أحجام السيولة متأثرة بالعديد من العوامل السلبية. ومن أبرز العوامل المؤثرة في مجمل أداء السوق ما يلي:

● استمرار مخاوف شريحة كبيرة من المتعاملين من تنامي ظاهرة خروج الشركات من البورصة الكويتية، والتي بلغت حسب مركز الجمان نحو 58 شركة ما بين شطب قسري وانسحاب طوعي.
● تواصل تراجع أسعار النفط في السوق العالمي، خاصة أن سعر النفط الكويتي بات عند حدود 43 دولارا، الأمر الذي يشكل عامل ضغط قوي على نشاط السوق الكويتي.
● تأثر أداء السوق بحجم العجز المحلي الذي يقدر بـ 8 مليارات دينار، وهو الأمر الذي يلقي بظلاله السلبية على الاقتصاد المحلي بشكل عام والبورصة بشكل خاص.
وتراجعت السيولة في البورصة بنسبة 14٪ بنهاية التعاملات الأسبوعية، حيث بلغت 58,5 مليون دينار بمتوسط 11,7 مليون دينار، مقارنة مع 68 مليون دينار بمتوسط 13,6 مليونا في الأسبوع الماضي. وبإغلاق تعاملات الأسبوع خسرت البورصة الكويتية نحو 260 مليون دينار لتتراجع القيمة الرأسمالية إلى 26,3 مليار دينار بتراجع إجمالي بلغ 11٪ منذ بداية العام الحالي.

متوسط السيولة في البورصة يتراجع إلى 11,7 مليون دينار

وليد الشريعان رئيسا تنفيذيا لـ «المباني»

أفادت شركة المباني بأن مجلس إدارة الشركة قرر في اجتماعه المنعقد بتاريخ 14ـ9ـ2015 تغيير المسمى الوظيفي لوليد خالد الشريعان من مدير عام الشركة إلى الرئيس التنفيذي للشركة.

وعلى مستوى المؤشرات فقد سجلت تراجعات على النحو التالي:

● خسر مؤشر كويت 15 بنهاية تعاملات الأسبوع نحو 0,7٪ محققا خسائر بلغت 7 نقاط ليستقر عند 923 مقارنة مع 930 نقطة الأسبوع الماضي، وبذلك ارتفعت خسائر المؤشر الذي يقيس أداء كبرى الشركات الكويتية إلى أكثر من 12,5٪ منذ بداية العام الحالي.
● تراجع المؤشر الوزني بنسبة 0,8٪ بعد ان خسر 3 نقاط ليصل إلى 383 نقطة، وبذلك تصل خسائر المؤشر الإجمالية في 2015 إلى نحو 12,5٪.
● خسر المؤشر السعري نحو 50 نقطة إضافية ليتهاوى المؤشر إلى 5714 نقطة وسط توقعات بكسر مستوى 5700 نقطة، وبلغت خسائر المؤشر في نهاية الأسبوع 0,9٪ ليرتفع الإجمالي إلى نحو 13٪ خلال تعاملات العام الحالي.

خليجيا، جنحت أغلب أسواق المال الخليجية للانخفاض في تعاملات أمس ترقبا لقرار الفيدرالي الأميركي بشأن رفع أسعار الفائدة، وجاء في مقدمة الأسواق الأكثر تراجعا سوقا أبوظبي وقطر بأكثر من 1٪.